الثروة السمكية تستعد لتنفيذ أكبر مشروع اقتصادي في البلاد

وزير الثروة السمكية : مشروع الأسماك الخامس يعد أكبر مشروع من نوعه تنفذه الوزارة

صنعاء / سبأ:

تستعد وزارة الثروة السمكية حالياً للبدء بتنفيذ مشروع إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها مشروع الأسماك الخامس الذي يعد اكبر مشروع من نوعه تنفذه الوزارة بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوربي في إطار البرامج الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦ / ٢٠١٠م والتي رصدت للقطاع السمكي ١٢٠ مليون دولار.

وأوضح المهندس محمود إبراهيم الصغيري وزير الثروة السمكية، أن مشروع إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها يمثل أحد مجالات الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتوقع البدء فيه مطلع العام الحالي ٢٠٠٧م، بكلفة إجمالية تصل إلى ٣٥ مليون دولار بدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والحكومة، ومدته أربع سنوات من تاريخ التنفيذ.

وأضاف الوزير الصغيري أن مشروع الأسماك الخامس من المشاريع السمكية الإستراتيجية التي تهدف إلى تطوير وتحسين البنية التحتية السمكية وتمكينها من القيام بمهامها في عملية ترشيد عمليات الاصطياد ومراقبة جودة المنتجات السمكية عند عمليات الاصطياد والتداول والعرض والبيع للمنتجات السمكية.

31 طلباً من الشركات العالمية الاستثمارية لتأهيل الموانئ السمكية

وأشار إلى انه بحسب البرنامج التنفيذي للمشروع سيتم اعادة تأهيل الموانئ السمكية في كل من الحديدة والخوخة بمحافظة الحديدة ونشطون بمحافظة المهرة.. منوها إلى ان الوزارة تسلمت نحو ٣١ طلبا من الشركات العالمية الاستثمارية للدخول في المناقصة والمنافسة لتأهيل الموانئ السمكية من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وجمهورية مصر العربية ودول أخرى.

وأعتبر وزير الثروة السمكية هذا العدد الكبير من المتقدمين من ذوي الخبرات والمؤهلات العالمية بمثابة اعادة الثقة الكبيرة من قبل الشركات العالمية لوزارة الثروة السمكية من خلال الإجراءات المتبعة والمتفق عليها مع المانحين في تنفيذ مثل هذه الأعمال وبشفافية كاملة.

وأضاف الوزير الصغيري أن مشروع الأسماك الخامس الذي يأتي في إطار البرامج الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الجديدة الذي رصدت له الحكومة ١٢٠ مليون دولار، سيشكل رافدا كبيرا للقطاع السمكي، كونه واحدا من القطاعات الواعدة في الاقتصاد الوطني .. مشيرا إلى أن المشروع السمكي الخامس سيركز بشكل أساسي على تطوير البنية التحتية للثروة السمكية الهائلة في اليمن وتدعيم عملية مراقبة الجودة بما يرقى إلى المستوى المطلوب.. إلى جانب انه سيعمل على انشاء محطات بحثية وشبكة معلومات سمكية وربط الوزارة بمؤسساتها السمكية والبحثية ومواقع الإنزال الساحلية على طول الشريط الساحلي لليمن، الممتد من ميدي على البحر الأحمر مرورا بخليج عدن وانتهاء في منطقة شحن المحاذية لسلطنة عمان على بحر العرب بمنظومة متكاملة لشبكة المعلومات لضمان وجودة تدفق المعلومات والإحصائيات ومعرفة الكميات المصطادة من الأسماك والأحياء الأخرى وعدم تجاوز السقف المحدد للاصطياد.. لافتا إلى أن الوزارة قد تلقت موافقة منظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو بتمويل هذا المركز للمعلومات السمكية وسيتم بدء الأعمال التجهيزية له في فبراير المقبل.

ونوه إلى أن مشروع الأسماك الخامس سيعمل أيضا على بناء موانئ سمكية وكواسر أمواج وساحات حراج جديدة في مدن المحافظات الساحلية وكذا اعادة تأهيل وتوسعة العديد من موانئ الاصطياد السمكي، إلى جانب انه سيعمل على خلق مراكز لتربية الأحياء المائية بحيث تكون نواة للاستزراع السمكي في الجمهورية اليمنية.

ويتضمن هذا المشروع دعم مكونات إعادة هيكلة وزارة الثروة السمكية في اتجاه اللامركزية على مستوى أنشطتها وتفعيل النظام الإحصائي وشبكة المعلومات وكذا دعم الجمعيات والتعاونيات السمكية وتفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري وكشف وزير الثروة السمكية عن اعتزام شركة تركية متخصصة خلال العام الحالي ٢٠٠٧ استثمار نحو ١٠٠ مليون دولار لإقامة مشاريع في قطاع الأسماك في اليمن.

وأضاف ان فريقا فنيا تابع لشركة (أجرو) التركية للاستثمار سيبدأ خلال الأيام القادمة بالنزول الميداني إلى عدد من المناطق الساحلية لدراسة تنفيذ الإجراءات الأولية للمشاريع السمكية التي تعتزم الشركة تنفيذها بمبلغ ١٠٠مليون دولار.

مشروع الأسماك الخامس سيشكل رافداً كبيراً للقطاع السمكي

وأشار إلى أن الشركة التركية تنوي تنفيذ عدد من المشاريع السمكية تشمل أقامة مركز للصادرات السمكية المجهزة بأحدث التقنيات والمواصفات للتصدير وكذا اقامة مشاريع للاستزراع السمكي.

وكانت الشركة التركية وقعت في منتصف مايو الماضي ٢٠٠٦م اتفاقية مع وزارة الثروة السمكية اليمنية تقوم بموجبها الشركة التركية بإنشاء مركز أو مركزين لإعداد وتنمية الصادرات السمكية مجهزة بأحدث التقنيات والمواصفات للتصدير وإنشاء مزارع متطورة لتربية واستزراع الأسماك والأحياء البحرية وتقديم عشر منح كحد أدنى سنويا لتدريب الفنيين على مدى ثلاثة سنوات.

وأكد الوزير الصغيري أن الشركة التركية قدمت مؤخرا لوزارة الثروة السمكية بموجب الاتفاقية الموقعة خطة العمل للمشروع ومكوناته واعداد التصاميم الهندسية والمواصفات الفنية ودراسة الجدوى الاقتصادية تنفيذا لبنود الاتفاقية التي نصت على موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع.

كما وافقت الشركة التركية بأن تؤول كافة ممتلكات وأصول المشروع الثابتة لليمن بعد عشرين عاما من بدء التشغيل الفعلي للمشروع.

يأتي تنفيذ هذا المشروع في الوقت التي تعمل فيه حاليا الحكومة على تنفيذ مشروع ترويجي لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات في مشروع الاستزراع السمكي الذي يضم ٣٥ موقعا صالحا للاستزراع على الشريط الساحلي لليمن.

وأوضح وزير الثروة السمكية أن الوزارة استكملت اعداد دراسات كاملة حول المشاريع السمكية لتقديمها إلى مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن المقرر عقده بصنعاء في فبراير القادم.. مشيرا إلى أن القطاع السمكي في اليمن قطاع مغرى وواعد بالاستثمارات المربحة.

وقال أن الوزارة ستعمل على عرض كاف الفرص الاستثمارية في القطاع السمكي خلال أعمال المؤتمر.

وأفاد الوزير الصغيري أن الفرص الاستثمارية المتاحة تشمل استزراع الأحياء البحرية والبيئة والمناطق الملائمة لإقامة مثل تلك المشاريع بالإضافة إلى فرص استثمارية في مجال الاصطياد في المناطق الاقتصادية والإقليمية وفى مجال التصدير ومخازن التبريد و مصانع التعليب والأسماك والتونة وكذا صناعة معدات الصيد والقوارب.

وأشار إلى ان الوزارة ستطرح أيضا المواقع الصالحة للاستزراع السمكي على طول الساحل اليمني وعلى ان يتم البدء مطلع العام الحالي ٢٠٠٧م تنفيذ برنامج ترويجي على نطاق واسع محليا وخارجيا وفق خطة تمتد للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨ م.

وأضاف ان الحكومة ستبدأ العام الحالي ٢٠٠٧م بإنشاء مزرعة نموذجية في منطقة اللحية على البحر الأحمر بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠٠ طن من الجمبري في الوقت الذي ستبدأ فيه شركة ألمانية في يناير الحالي الأعمال الإنشائية لأول مشروع من نوعه لمزرعة مغلقة لتربية الأسماك على مستوى البلاد العربية في منطقة شحير الساحلية المطلة على بحر العرب في محافظة حضرموت شرقي اليمن بكلفة تبلغ ١٥ مليون يورو وبطاقة إنتاجية ٥٠٠ طن سنويا من سمك الجمبري وغيره من الأسماك المرغوبة خارجيا.

كما تدرس الوزارة وفق الوزير الصغيري طلبات أجنبية للاستثمار في مزارع بحرية لتسمين التونة وإنشاء مزارع بحرية مغلقة.

وتشير آخر الدراسات والبحوث السمكية العلمية ونتائج المسوحات التي نفذت من قبل البعثات والمنظمات الدولية ومركز أبحاث علوم البحار بالتعاون مع المعاهد العلمية البحثية والسمكية الروسية أن المياه الاقليمية اليمنية غنية بأكثر من / ٤٥٠/ نوعا من الأسماك والأحياء البحرية، يتم استغلال واصطياد ما بين ٦٠ إلى ٧٠ نوعا من هذه الأنواع.

إلى جانب أن أكثر من 500 ألف فرد في الجمهورية اليمنية يستفيدون مباشرة من القطاع السمكي، إذ يوفر أكثر من 100 ألف فرصة عمل بينها 70 ألف فرصة عمل في الاصطياد، و30 ألفا في الصناعات السمكية والأنشطة الأخرى المرتبطة بها في القطاع التي بلغت أكثر من 40 منشأة سمكية منتشرة في المدن الساحلية الرئيسية الثلاث الحديدة عدن حضرموت بشكل رئيسي بينها 23 منشأة صناعية حاصلة على الرقم الأوروبي.

وتؤكد هذه الدراسات أن إنتاجية منطقة خليج عدن وسقطرى والجزء الجنوبي من البحر الأحمر تفوق إنتاجية العديد من المصائد السمكية الأخرى لتميزها بإنتاجية بيولوجية عالية وتنوع بيولوجي وحيوي، إضافة إلى ظاهرة التقلبات المائية نتيجة هبوب الرياح الموسمية الصيفية الجنوبية الغربية التي ينتج عنها صعود الكتل المائية الباردة وهبوط التيارات المائية السطحية الحارة.

كما تشير الدراسات والبيانات الإحصائية السمكية إلى أن مستوى إنتاجية البحر الأحمر تتراوح سنويا ما بين 18 ألف طن إلى 20 ألف طن بينما إنتاجية خليج عدن والبحر العربي تتراوح في العام ما بين 90 ألف طن إلى 120 ألف طن ويمكن زيادتها إلى أكثر من 300 ألف طن في حال استغلالها بطريقة جيدة، ويعد قطاع الأسماك أحد القطاعات الاستثمارية الواعدة في اليمن إذ تملك الجمهورية اليمنية شريطا ساحليا يصل طوله إلى أكثر من 2200 كيلو متر.

الحكومة ستبدأ العام الجاري بإنشاء مزرعة نموذجية في منطقة اللحية بالحديدة

كما تمتلك أكثر من 130 جزيرة بحرية ذات أهمية كبيرة للحياة البحرية والثروة السمكية، إضافة إلى تنوع الشواطئ اليمنية على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وكذا شواطئ الجزر الذي جعل الثروة السمكية اليمنية متنوعة في بيئتها ومعيشتها من اسماك سطحية وقاعية حيث تصل مساحة المسطحات المائية في بلادنا إلى أكثر من 700 ألف كيلو متر مربع الأمر الذي يعزز من أهمية الثروة السمكية الهائلة التي تتمتع بها اليمن.

120 مليون دولار تم رصدها في إطار البرامج الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن

إعلان